

واقع التجارة البينية الجزائرية - العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GZALE

د. فاضل عبد القادر - جامعة الجزائر 3.

أ. شليحي الطاهر - جامعة الجلفة.

ملخص:

لقد أصبح في أدبيات المؤسسات المالية الدولية، أن تحرير التجارة يعد ضروريا للإسراع بعملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل. ذلك أن ارتفاع معدل زيادة الصادرات يرتبط بصفة عامة بارتفاع معدل النمو الاقتصادي. كما أن أهمية تحرير التجارة المتعددة الأطراف من خلال تخفيض الحواجز تؤدي إلى زيادة حجم التبادل، وبالتالي تحقيق أكبر منفعة من التجارة على المدى الطويل رغم ما ينطوي عليه التحرير من تكاليف باهظة. وتختلف الدول العربية في وضعها الاقتصادي بشكل عام وسياساتها التجارية بشكل خاص. لكن عموما هناك اتجاه لتحرير التجارة الخارجية في الدول العربية، وهو ما فرضته التطورات المرتبطة بالنظام التجاري العالمي وعضوية المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية التي أدت بالدول العربية إلى تحرير سياساتها التجارية لما له من أثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. والجزائر واحدة من الدول العربية التي قامت بمجموعة من الإصلاحات والخطوات لتحرير تجارتها الخارجية، فتقدمت في مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعقدت العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية مع كتلتان اقتصاديتان أبرزهما الاتحاد الأوروبي، كما انضمت إلى كتلة جزئي عربي وهو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى عرض وتحليل لدخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلاقتها التجارية مع الدول العربية.

المقدمة:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وخاصة في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق وانتشار التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات. وتعد التجارة الخارجية الجزائرية من أهم الركائز والدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية إذ تتميز صادرات الجزائر بسمات خاصة لعل أبرزها استحواذ الصادرات من المحروقات على هيكل الصادرات وانخفاض الأهمية النسبية للصادرات من الصناعات التحويلية، ومن ناحية أخرى تزداد الواردات الجزائرية من السلع النهائية الاستهلاكية والرأسمالية والسلع الوسيطة. وتسعى الجزائر إلى تطوير وتنويع هيكلها الإنتاجي وأن يكون لها أسواق تنفذ إليها صادراتها وذلك بالاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات واتباع مجموعة من السياسات التي تؤثر في مجملها على التجارة الخارجية. لذلك فإن تغير البيئة الخارجية في الاقتصاد العالمي بقيام منظمة التجارة العالمية وظهور التكتلات الاقتصادية يفرض واقعاً جديداً يشكل في مجمله تحدياً للتجارة العربية عامة والتجارة الجزائرية خاصة.

وقد باشرت الجزائر مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعقدت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتحرير التجارة والوصول إلى منطقة تبادل حر. كما انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعقدت العديد من الاتفاقيات الثنائية لتسهيل المبادلات التجارية.

وفي هذا السياق سيتم دراسة انضمام الجزائر إلى كتلة جزئي عربي وهو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GZALE، ومدى تأثير ذلك على حجم التجارة البينية الجزائرية - العربية.

لا شك أن تقييم انعكاسات منطقة التجارة الحرة على التجارة الخارجية الجزائرية يفترض أن يتم بعد عدة سنوات من التطبيق الكامل، إلا أنني حاولت التعرف أولاً بأول على الاتجاه العام للتجارة الخارجية بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ وأزيلت الكثير من القيود الجمركية وغير الجمركية، بغية التعقب المبكر للعوائق التي تحول دون نمو التجارة الخارجية ومنها البينية. لذلك سنتناول آثار دخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية وفق المحاور التالية:

- 1- أهمية التجارة الخارجية.
- 2- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- 3- التجارة البينية الجزائرية - العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- 4- الخاتمة

1- أهمية التجارة الخارجية:

تأتي أهمية التجارة الخارجية من الدور الهام الذي تقوم به في جوهر ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية، فضلاً عن الدور الهام الذي تقوم به في الإنتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في أي اقتصاد من الاقتصاديات، حيث يبدو نشاط التجارة الخارجية وكأنه محصلة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، فهو يؤثر ويتأثر بها وهو المرآة التي تعكس كافة النشاطات الاقتصادية.¹

وتمثل التجارة قاطرة الإنتاج وهي السبيل إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي وقد زادت أهمية التجارة كحركة اقتصادية، وزاد من هذه الأهمية ارتفاع مستوى المعيشة وتنوع السلع والخدمات، ويمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:¹

- إن أول المكاسب الاقتصادية للدول هو تبادل السلع لما له من فائدة اقتصادية، فالدول الصناعية مثلاً تقوم بتصدير منتجات مصنعة بأثمان عالية، مقابل استيراد مواد أولية بأسعار متدنية ومنها المواد الزراعية.
- يترقب على التبادل التجاري بين الدول ارتفاع مستوى المعيشة واستخدام سلع متنوعة يتعذر إنتاجها محلياً.

¹ - رشاد العصار، حسام داوود، عليان الشريف، مصطفى سليمان، التجارة الخارجية، دار السيرة للنشر والتوزيع عمان، 2000 ص

¹ - أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن،

- تعمل التجارة على إعادة توزيع العمالة المحلية والعالمية. كما تساهم في انتقال رؤوس الاموال بين الدول، واتساع حركة النقل بمختلف اشكاله، إضافة الى انتشار الخدمات التجارية.

وقد قدمت التجارة إسهاما بالغاً في التنمية الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ومن المتوقع أن تقدم إسهاما أكبر في التنمية الاقتصادية مستقبلا، بتوفير الوسائل المادية من سلع رأسمالية وآلات ومعدات ومواد خام وغيرها اللازمة لعملية التنمية. ومن منافع التجارة أيضا: نشر التكنولوجيا، ونقل الأفكار والمهارات كما أنها وسيلة لنقل رؤوس الاموال، وسياسة مثلى لمقاومة الاحتكار.¹ وبفضل التجارة الدولية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي لتصدره فيما بعد إلى باقي دول العالم.²

2- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي بمثابة إتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى الوصول للتحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة 10 سنوات.³ وقد جاء قرار إنشاء هذه المنطقة على إثر مؤتمر القمة العربية المنعقد في 22/21 جوان 1996 بالقاهرة. وتقوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على عدة أسس والتزامات أهمها:⁴

- أن تكون الدولة عضوا في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981.
- الأخذ بمبدأ التحرير التدريجي للسلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف. وذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب متوية متساوية.
- أن يتم معاملة السلع العربية التي تدخل في التبادل التجاري، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والرسوم والضرائب المحلية...
- ضرورة مراعاة أحكام واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم،...

وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين المنعقدة بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة قراره رقم 1317 بشأن الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموافقة على برنامجها التنفيذي، وجاء فيه:⁵

- الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/1/1
- الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في صيغته المرفقة.
- تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الملزمة وتطوير عمل ومهام الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بما يتواءم وتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

¹ عبد الناصر عز الدين بوخشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، "دراسة تحليلية قياسية" الفترة 1973-1998 أطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2002-2003، ص 6.

² موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001، ص ص (13، 16).

³ صلاح الدين السيبي، الاتحاد الأوروبي والسوق العربية المشتركة، عالم الكتب - القاهرة - ط1 - 2003 - ص 89.

⁴ عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 50 - 51.

⁵ إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 1997/2/19

- تدعى اللجان المكلفة والمنصوص عليها في البرنامج إلى مباشرة مهامها وتضع برامجها التنفيذية والزمنية من أجل تحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في موعدها المقرر، وتعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- تكليف المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية المشتركة والاتحادات العربية كل في مجال اختصاصه في متابعة تنفيذ هذا القرار والعمل على تطوير نظمها ومهامها بما يتواءم وتحقيق إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تكليف الأمانة العامة بترتيب إعداد دراسة وافية عن المناطق الحرة القائمة في الدول العربية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل نهاية عام 1998 لاتخاذ قرار بشأن معاملة منتجاتها في إطار البرنامج التنفيذي.
- دعوة اللجنة السداسية الوزارية لمواصلة أعمالها خلال المراحل الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي لمعالجة أية عقبات تعترض تطبيقه مع انضمام الجمهورية التونسية لعضوية اللجنة.
- يكون موضوع تنفيذ التجارة الحرة العربية الكبرى محورياً لأعمال المجلس في دوراته القادمة إلى أن يتم استكمال بنائها.
- كما استند تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والتي تم إقرارها عام 1981، وصادقت عليها حتى الآن 20 دولة. (ماعداد جيبوتي وجزر القمر).
- وعلى هذا فإن أية دولة عربية كي تصبح عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يتطلب منها ضرورة استيفاء شرطين رئيسيين هما: الشرط الأول هو المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، أما الشرط الثاني فهو الموافقة على البرنامج التنفيذي والذي روعي عند صياغته أن يكون متماشياً مع أوضاع واحتياجات الدول العربية ومتوافقاً مع أحكام منظمة التجارة العالمية.¹
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى. "ق 1317 - د 59 - ج 2 - 1997/2/19**
- انطلاقاً من أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحرير التبادل التجاري بينها والتي تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 848 - د - 30 بتاريخ 1982/2/27.
- وحرصاً من الدول العربية على الإسراع بتنفيذ أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بما يعزز مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.
- وإشارة لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1248 د 56 بتاريخ 1995/9/13 ورقم 1271 - د 57 بتاريخ 6 مارس 1996 بالدعوة إلى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف تحقيق إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعاً ومع أحكام التجارة العالمية.

¹ - عماد الميثي، مرجع سابق، ص 50.

وتحقيقاً لرغبة الدول العربية في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية وتستفيد من التغيرات في التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وتنفيذاً لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 21- 23 يونيو 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما. أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1317 د. 59 بتاريخ 19/2/1997م البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية.

وبالتالي فهذا البرنامج يعتبر إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى. وفيه تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1/1/1998. ومن أهم النقاط التي جاء في البرنامج نذكر مايلي:

- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.
- تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق.
- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1/1/1998 (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين ميلادية)، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.
- إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1/1/1998 فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها.
- يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

وعن عمليات تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف:

- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1/1/1998 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 31/12/2007، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

واقعة التجارة البينية الجزائرية - العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GZALE

- (-) السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لأحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. - السلع العربية التي أقر إعضاؤها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج).
- تحدد مواسم الإنتاج "البرنامج الزراعي" لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.
- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن البرنامج الزراعية المشار إليها. وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإطلاع عليها.
- لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه.
- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.
- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج للتنفيذ إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1037 - د 43 بتاريخ 1987/3 متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.
- يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذاً لذلك فإن كافة السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج، والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1249 - د 56 بتاريخ 1996/9/13 ولحين إقرار ما تتوصل إليه اللجنة يتم العمل بقواعد المنشأ التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1269 المتخذ في دورته السابعة والخمسين.
- تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها.
- تماشياً مع المادة الثالثة عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارية بين الدول العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج.
- تطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً الوارد في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها.
- والدول العربية الأقل نمواً هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملة.

واقعة التجارة البينية الجزائرية - العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GZALE

- نظراً لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الأطراف حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة، التعاون التكنولوجي والبحث العلمي، تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وقد صادقت الجزائر على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04- 223 المؤرخ في 3 أوت 2004. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للجزائر ابتداء من أول جانفي 2009.

3- التجارة البينية الجزائرية - العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

في الأول من جانفي من عام 2009، وبعد دخول الاتفاقية الخاصة بالمنتجات المستفيدة من التخفيضات الجمركية التفضيلية للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حيز التنفيذ، قدر حجم المبادلات خارج المحروقات بين دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والجزائر بـ 742,7 مليون دولار (693 مليون دولار يخص الواردات، و49,76 مليون دولار يخص الصادرات)،¹

وقد سجل الميزان التجاري للجزائر مع الدول العربية سنة 2009 رصيد بـ 146 - مليون دولار، مقابل حوالي 1,05 مليار دولار سنة 2008، و0,3 مليار دولار سنة 2007.

إن انخفاض الفائض سنة 2009 يرجع الى عدة عوامل، فبالإضافة إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي أدى إلى زيادة الواردات العربية على حساب الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية، فإن الأزمة المالية قد أثرت على المبادلات التجارية بشكل عام، وهو ما انعكس سلباً على حجم التجارة الخارجية.

إن حجم التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية لا يتجاوز 4 % من إجمالي التجارة الخارجية الجزائرية، منها حوالي 50 % مع دول المغرب العربي.

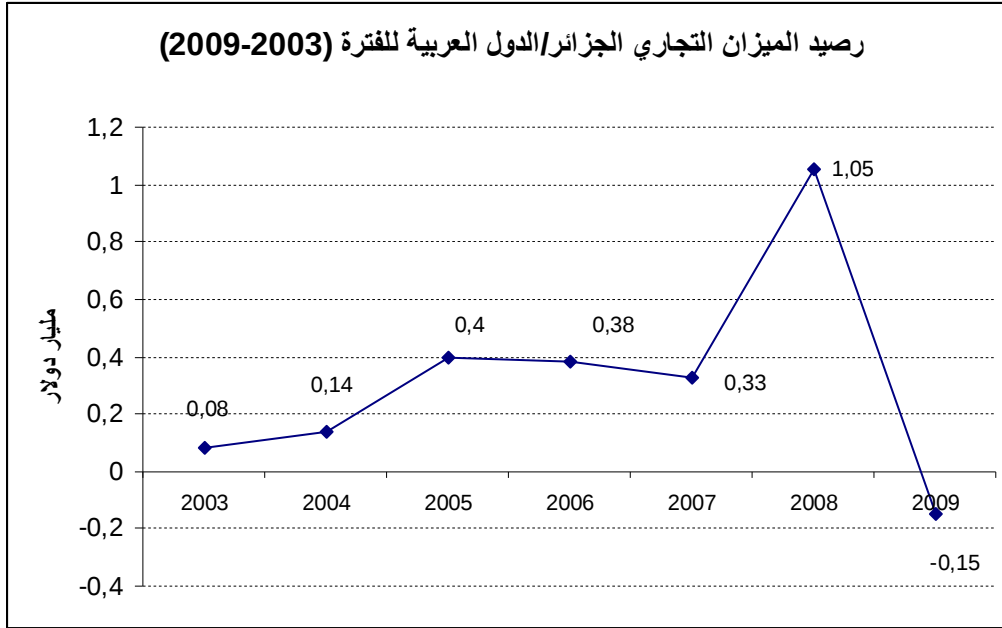
وتمثل صادرات الجزائر اتجاه الدول العربية نسبة 3 % من إجمالي الصادرات الإجمالية الجزائرية ونسبة 1,8 % من إجمالي الصادرات البينية العربية. في حين تمثل واردات الجزائر من الدول العربية نسبة 3,88 % من إجمالي الواردات الجزائرية، ونسبة 2,1 % من إجمالي الواردات البينية العربية. وهذا سنة 2009.²

¹ - وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، الواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، سبتمبر 2009، ص 2

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، جدول (18) التجارة العربية الخارجية والبينية، ص 252. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010. ملحق (5/8)، مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة البينية للدول العربية (2006 - 2010). ص 374.

والشكل التالي يوضح تطور الميزان التجاري بين الجزائر والدول العربية للفترة (2003-2009)

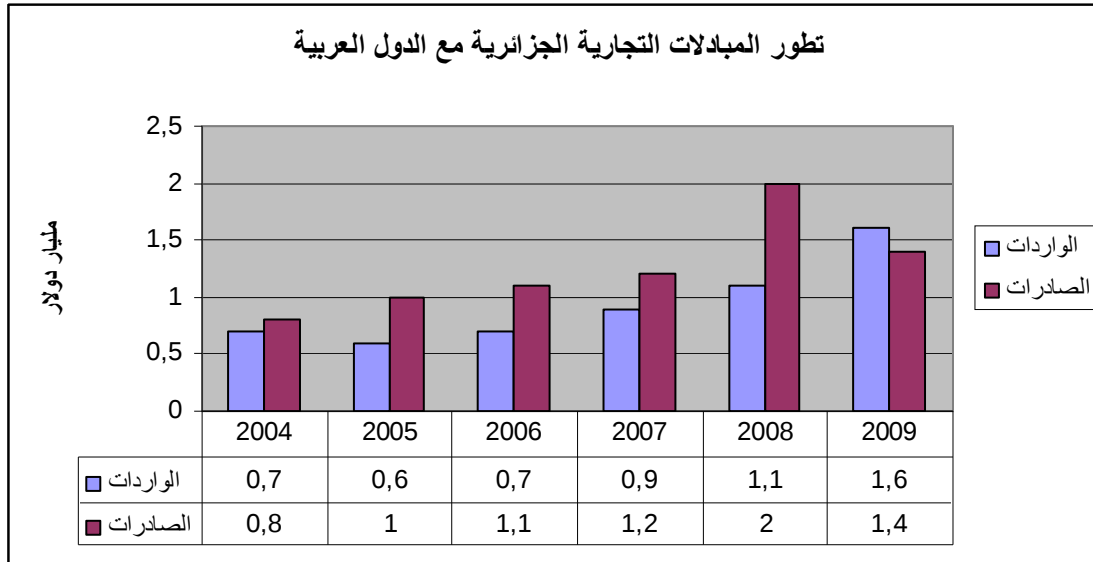
شكل رقم (01)



المصدر: من إعداد الباحث.

كما يمكن توضيح تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والدول العربية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02)



Source :Ministère du commerce ,Agence de promotion du commerce extérieur, le commerce extérieur au miroir économique, Algérie/Pays Arabes, octobre 2010, p05.

هذا وقد ارتفعت واردات الجزائر من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بـ 34 % في عام 2011

مقارنة بعام 2010، بينما انخفضت الصادرات خارج المحروقات بنسبة 19,13%. وبلغت واردات الجزائر

حوالي 2,41 مليار دولار في عام 2011 مقابل 1.80 مليار في عام 2010 بنسبة ارتفاع (33,78%)، في حين

سجلت الصادرات قيمة حوالي 261,3 دولار في عام 2011 أي بنسبة انخفاض (20%).

وخلال الربع الأول من عام 2012، بلغ حجم التبادل التجاري خارج المحروقات بين الجزائر وGZALE قيمة 571 مليون دولار، (منها 538 مليون دولار من الواردات و33 مليون دولار من الصادرات خارج المحروقات). مقابل 651 مليون دولار في الفترة نفسها من سنة 2011. (منها 586 مليون دولار للواردات و65 مليون دولار من الصادرات خارج المحروقات). أي بانخفاض قدره 8٪ من الواردات، و48٪ من الصادرات خارج المحروقات. وتمثل الواردات الجزائرية من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمستفيدة من الميزة التفضيلية، نسبة 67٪ من إجمالي الواردات، وسجلت قيمة 363 مليون دولار في الربع الأول من عام 2012، مقابل 308 ملايين دولار في الربع الأول من عام 2011، بنسبة زيادة قدرها 18٪. وفيما يتعلق بالمنتجات المستوردة التي لا تستفيد من ميزة تفضيلية، فقد بلغت 175 مليون دولار وتمثل نسبة 33٪ من واردات الجزائر من هذه المنطقة،

وحسب تصريح وزير التجارة الجزائري فان الدول الأعضاء في المنطقة طلبت من الجزائر إعادة النظر في القائمة السلبية للمنتجات التي تريد الجزائر الحد من استيرادها من الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهذه القائمة تضم 1260 منتجا يتم تصنيعه محليا. وشدد على رغبة الجزائر الإستمرار في تطبيق قواعد المنشأ لمنتجات المنطقة.¹

هذا وقد واقفت الجزائر على العمل بعدد من القواعد والأطر القانونية المتفق عليها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمتعلقة بإلغاء التصديق على شهادات المنشأ والفواتير المصاحبة للبضاعة من قبل السفارات والقنصليات وإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية عند دخولها السوق الجزائرية، وعدم تضمين الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر والدول العربية الأعضاء في المنطقة أي قوائم سلبية للسلع الزراعية. كما تم اعتماد المواصفات الدولية في حالة عدم وجود مواصفات عربية موحدة. وقد تقدمت الجزائر بقائمة من السلع التي ترغب استثناءها من الإعفاء الجمركي الذي نصت عليه أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك بصفة مؤقتة لضمان نمو انتاجها المحلي.²

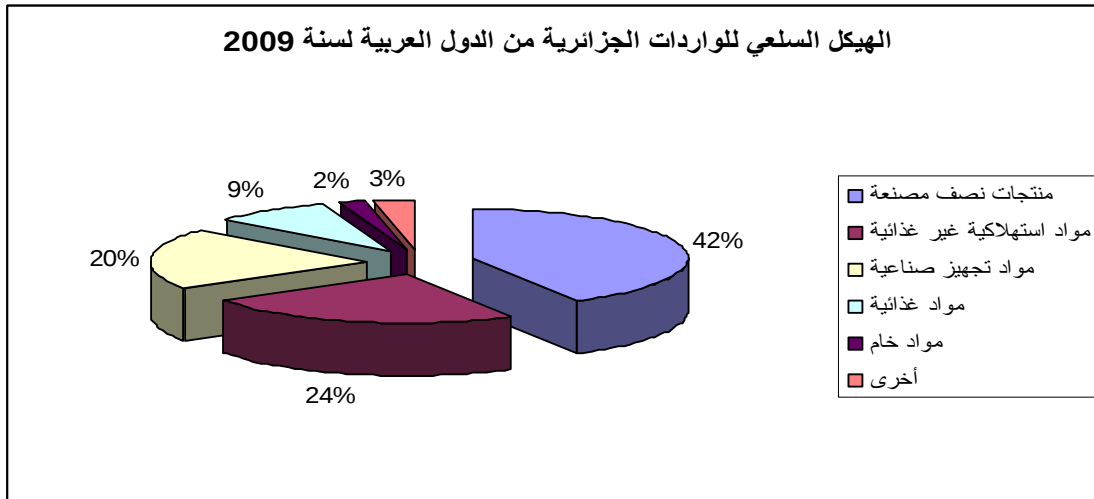
3-1- الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية مع الدول العربية:

بالنسبة للواردات، تمثل المنتجات نصف المصنعة حوالي 42 ٪ من واردات الجزائر من الدول العربية سنة 2009 بقيمة 653,5 مليون دولار، والمواد الاستهلاكية غير الغذائية 24 ٪ بقيمة 384 مليون دولار، مواد التجهيز الصناعية 20 ٪ بقيمة 320 مليون دولار، المواد الغذائية 09 ٪ بقيمة 142 مليون دولار، المواد الخام 2 ٪، ومواد أخرى 3 ٪.

شكل رقم (3): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الدول العربية لسنة 2009

¹ Abdelkrim Salhi, Commerce extérieur de l'Algérie : Impacts de l'accord de Libre-échange avec GZALE, http://www.transactiondalgerie.com/index.php?option=com_content&view=article&id=4332%3Acommerce-exterieur-de-lalgerie--impacts-de-laccord-de-libre-echange-avec-gzale&Itemid=21

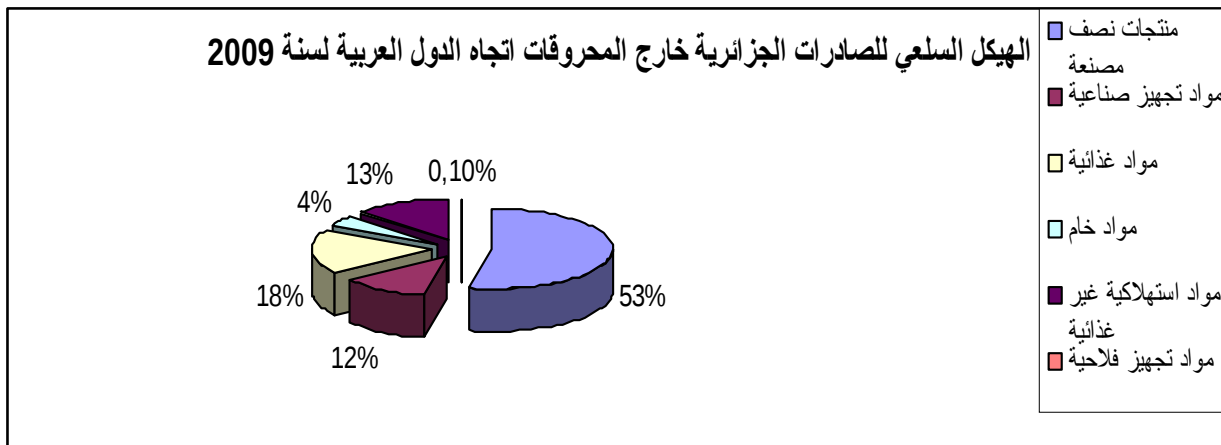
² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص 162.



Souce :Ministère du commerce ,Agence de promotion du commerce extérieur, le commerce extérieur au miroir économique, Algérie/Pays Arabes, octobre 2010

وعن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات اتجاه الدول العربية لسنة 2009، فتأتي المنتجات نصف المصنعة في المرتبة الاولى بنسبة 53 %، المواد الغذائية بـ 18 %، مواد التجهيزات الصناعية بـ 12 %، مواد استهلاكية غير غذائية بـ 13 %، مواد خام 4 %، مواد تجهيزات فلاحية 0,1 %.

شكل رقم (04): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات اتجاه الدول العربية 2009



Souce :Ministère du commerce ,Agence de promotion du commerce extérieur, le commerce extérieur au miroir économique, Algérie/Pays Arabes, octobre 2010

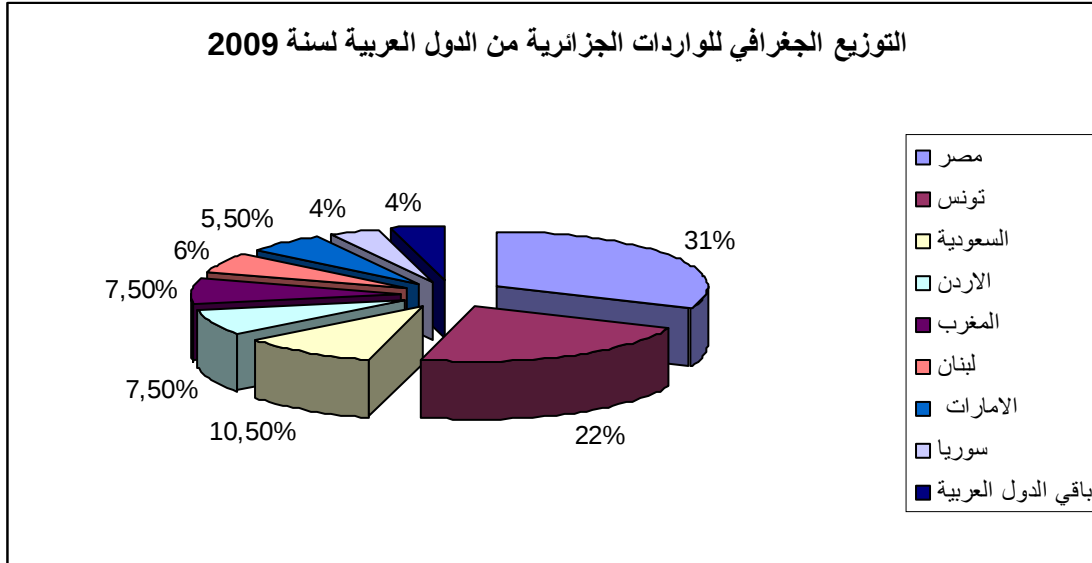
3-2- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية.

تحتل مصر المرتبة الاولى في قائمة موردي الجزائر سنة 2009، اذ تمثل واردات الجزائر من مصر 31 % بقيمة 503 مليون دولار، تليها تونس بـ 22 % بقيمة 355 مليون دولار، المملكة العربية السعودية 10,5 % بقيمة 170 مليون دولار، الاردن 7,5 %*، المغرب 7,5 %، لبنان 6 %، الامارات العربية المتحدة 5,5 %، سوريا 4 %، باقي الدول العربية 4 %.

* - تعتبر الاردن في المرتبة الاولى في قائمة موردي الأدوية للجزائر سنة 2009، اذ تمثل واردات الجزائر من الاردن نسبة 58 % من الواردات العربية للجزائر من الادوية. تليها السعودية بـ 21 %، تونس 8 %، فلسطين 5 %، سوريا 4 %، مصر 2 %، المغرب 1 %، الامارات العربية المتحدة 1 %

ويمكن تبين هيكل الواردات الجزائرية من الدول العربية لسنة 2009 حسب الشكل التالي:

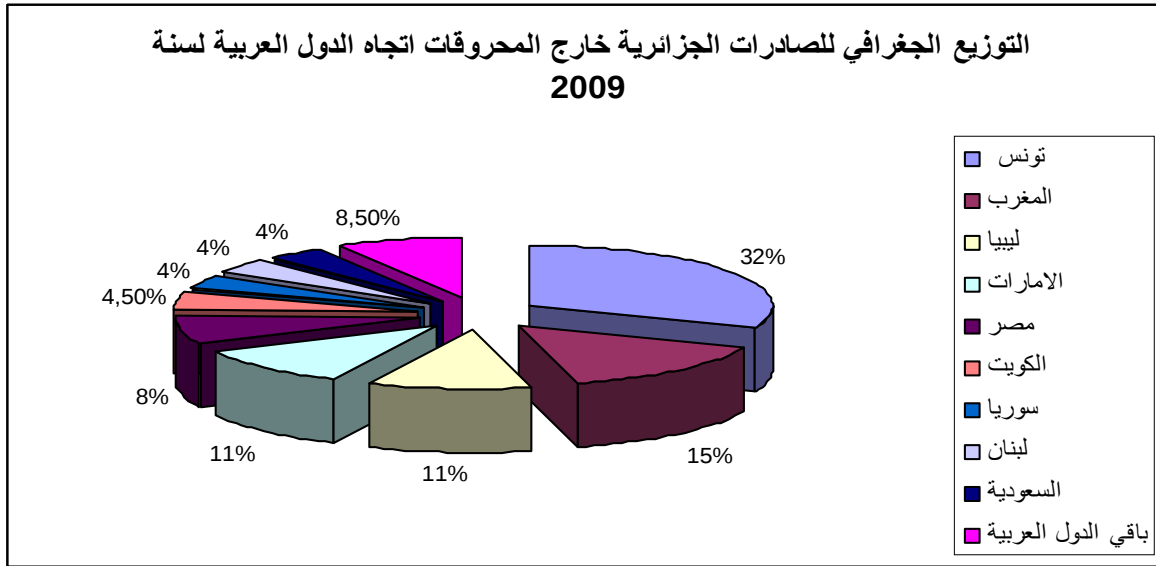
شكل رقم (05)



Source :Ministère du commerce ,Agence de promotion du commerce extérieur, le commerce extérieur au miroir économique, Algérie/Pays Arabes, octobre 2010, p14.

أما عن الصادرات الجزائرية فتحتل مصر الصدارة مقارنة بباقي الدول العربية بنسبة 40,8 % منها 98 % محروقات، تليها تونس بـ 35 % منها 91 % محروقات، المغرب 9,6 % منها 94 %، باقي الدول العربية 14,6 %. وتمثل صادرات الجزائر من المحروقات اتجاه الدول العربية 2,5 % من صادراتها الاجمالية من المحروقات . وبالنسبة للصادرات الجزائرية للدول العربية خارج المحروقات والتي بلغت 130 مليون دولار سنة 2009، بعد ان كانت تمثل 249 مليون دولار سنة 2008، و 217 مليون دولار سنة 2007، فتبقى تونس من اهم زبائن الجزائر بنسبة 32 % بقيمة 41 مليون دولار، المغرب بـ 15 % بقيمة 24 مليون دولار، ليبيا 11 % بقيمة 12 مليون دولار، الامارات العربية المتحدة 11 % بقيمة 12 مليون دولار، مصر 8 % بقيمة 8 مليون دولار، الكويت 4,5 %، سوريا 4 %، لبنان 4 % بقيمة 4 مليون دولار، المملكة العربية السعودية 4 %، باقي الدول العربية 8,5 %.

شكل رقم (06): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات اتجاه الدول العربية.



Souce :Ministère du commerce ,Agence de promotion du commerce
exterieur,
le commerce exterieur au miroir économique, Algérie/Pays Arabes, octobre
2010, p24.

رغم أهمية الانجازات التي تحققت، إلا أنه لابد من التأكيد على أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تكتمل كل حلقاتها في الفترة المحددة لها، لأنه لم تفلح الدول العربية من استكمال آليات إدارة المنطقة. وأهمها الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية وتخفيض القيود غير الجمركية، إضافة إلى تحديات أخرى تداولتها تقارير الجامعة العربية:¹

- ضعف قطاع النقل في عدة دول عربية.
- الرسوم غير الجمركية المفروضة في الدول العربية، خصوصا تلك المتعلقة بحماية الإنتاج الوطني والحد من المنافسة، والإجراءات الإدارية المعقدة في مجال التبادل التجاري.

- هيكلية القاعدة الاقتصادية العربية، إذ يستحوذ قطاع النفط على أكثر من 70 % من إجمالي الصادرات السلعية العربية. لذلك لابد من تنويع القاعدة الانتاجية عن طريق استراتيجية الانتاج من أجل التصدير، وذلك عن طريق إقامة مشروعات استثمارية مشتركة في مختلف المجالات، وكذلك قيام صناعات عربية متخصصة ومتكاملة وهذا حتى تكون القطاعات الاقتصادية العربية لتكون تكاملية وليست تنافسية، وفي نفس الوقت أن تكون هذه المشروعات المشتركة على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي.²

إن عدم استكمال كل حلقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يبرز ضعف العمل الاقتصادي العربي المشترك في عصر التكتلات الاقليمية. كما أن الجزائر تقف أمام عدة تحديات لتطوير علاقاتها التجارية البينية العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وأهمها ضعف وتشابه الهياكل الانتاجية بين الدول العربية، مما يصعب من تكاملها. إضافة الى قلة تنوعها فهي اقتصاديات تبادل تعتمد على الاستيراد

¹ - د سميح مسعود، وجهة نظر اقتصادية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط1- 2011، ص 29

² - عماد الميثي، مرجع سابق، ص128.

والتصدير، مما يجعلها في وضع تنافسي أكثر منه تكاملي. إضافة إلى ظهور تكتلات اقتصادية قوية كالاتحاد الأوروبي، إذ دخل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005.

الخاتمة

إن سعي الجزائر إلى تعزيز علاقتها بتكتلات اقتصادية أخرى غير عربية أو اقتصاديات أخرى متقدمة، هو مسار تسعى إليه أغلب الدول العربية. وتنعكس هذه الظاهرة التي تتمثل في ارتباط الاقطار العربية مع الخارج أكثر من ارتباطها مع بعضها البعض في التكامل الرأسي الذي لا زالت آثاره قائمة بالنسبة لمعظم الاقطار العربية مع الاقتصاديات الرأسمالية بسبب وجود قطاعات متطورة تحتل أهمية كبيرة في خلق الموارد المالية للاقتصاديات العربية من جهة وترابطها العضوي مع الاقتصاد الرأسمالي من جهة أخرى بحيث أصبحت المبادلات التجارية فيما بين معظم الأقطار العربية هي أقل بكثير من المبادلات التجارية بين كل دولة عربية على حدا وبين الدول الرأسمالية.

لقد تم الاتفاق على أن يتم التفكيك الجمركي على المنتجات ذات المنشأ الجزائري غير المستثناة من المنطقة العربية للتبادل الحر ابتداء من 01 جانفي 2009، لهذا كان على المؤسسات الجزائرية أن تقوم بتحضير نفسها تدريجيا وبشكل جيد كي تتأقلم وتقوى على منافسة المؤسسات العربية. باستغلال القدرات الحقيقية على الإنتاج بالنسبة للمواد الأساسية للتبادل، حتى لا تكون على حساب المنتجات الوطنية أو تضربها. يمكن القول بأن دخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمنح لها بعض الامتيازات إذ تستفيد من إلغاء الحواجز والحقوق الجمركية على واردات الجزائر من الدول العربية. كما يُمكن الجزائر من دخول سلعها إلى أسواق الدول العربية الأعضاء في المنطقة دون قيود مما يحفز المؤسسات الجزائرية ويجعلها أكثر تنافسية. لكن التقارب الجغرافي للجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي يسمح لها بتخفيض تكاليف النقل لمنتجاتها، مما يزيد من القدرة على التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الأوروبية على حساب الأسواق العربية البعيدة. ومع هذا فإنه سيترتب على إزالة التعريفات الجمركية تدني إيرادات الميزانية العامة للدولة. وعاقبة تنفيذ مشاريع التنمية، لذلك وجب العمل على توفير مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والصحية والأخذ بأحدث الأساليب التكنولوجية لزيادة الإنتاج والتسويق وزيادة حجم التبادل التجاري. وكذا توفير بيئة مستقرة سياسيا وأمنيا واقتصاديا تساعد على توجيه التنمية. وتعزيز السياسات التنموية المبنية على الانفتاح نحو أسواق التصدير شريطة برمجة هذا الانفتاح من خلال الالتزام باتفاقية منطقة التجارة الحرة، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي معا.

قائمة المراجع:

- 1- موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط1- 2001.
- 2- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، ط1- 2010
- 3- صلاح الدين السيسي، الاتحاد الأوروبي والسوق العربية المشتركة، عالم الكتب - القاهرة - ط1- 2003
- 4- عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003
- 5- رشاد العصار، حسام داوود، عليان الشريف، مصطفى سليمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، 2000
- 6- سميح مسعود، وجهة نظر اقتصادية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط1- 2011
- 7- جمال الدين ابو بكر محمد حامد، التكامل الاقتصادي العربي والمشكلات التي تواجهه، دار النهضة العربية - القاهرة، ط1- 2010.
- 8- سميح مسعود، تحديات التنمية العربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1- 2010
- 9- عبد الناصر عزالدين بوخشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، "دراسة تحليلية قياسية" الفترة 1973 - 1998 أطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2002 - 2003
- 10- المرسوم الرئاسي رقم 04- 223 المؤرخ في 3 أوت 2004. المتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- 11- إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 19/2/1997
- 12- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. 2010.
- 13- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.
- 14- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.
- 15- المركز الوطني للإعلام والإحصاء - المديرية العامة للجمارك www.douanes-cnis.dz
- 16- <http://www.algex.dz>
- 17- المديرية العامة للجمارك - الجزائر. www.douane.gov.dz
- 18- وزارة التجارة - الجزائر - www.mincommerce.gov.dz
- 19- Quotidien national d'information économique www.transactiondalgerie.com.